

# مسئول سابق بقصر الرئاسة: «مرسى» لم يفرج عن شخص واحد دون موافقة الأمن العام



الأحد 20 أكتوبر 2013 12:10 م

نعيد نشر ما قالته جريدة الشروق عن التزام الرئيس مرسي بكافة الأعراف القانونية حيث قال الخبر نسا كما هو في جريدة الشروق كان الرئيس مرسي حريصاً جداً على التزام الأعراف القانونية في مسألة العفو عن المحكوم عليهم، وبدأ لي وكأنه يتحسس خطواته توخياً للحذر، رغم أنه كان يملك سلطة مطلقة بنص الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 للعفو عن العقوبة.. بهذه الكلمات بدأ مصدر من الشخصيات البارزة بقصر الرئاسة خلال العام الماضي، حديثه عن تجربته الشخصية مع قرارات الرئيس مرسي بالعفو عن المحكوم عليهم

المصدر رفيع المستوى، الذي لا ينتمي للإخوان وتحتفظ «الشروق» باسمه بناء على رغبته، وصف التفاصيل التي حكاها بأنها شهادة أمام الله لا يمكن كتمها في ظل تزايد الشائعات عن قيام مرسي بالإفراج عن الإرهابيين على دفعات متعددة، مؤكداً: كان ملف الإفراج عن قيادات وأعضاء تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية المحكوم عليهم أحد بواعث التوتر الدائم بين الأحزاب الإسلامية المتشددة ومرسي، لأنه كان لا يفرج عن شخص واحد منهم دون موافقة الأمن العام وكشف المصدر عن أن مرسي فور توليه الرئاسة أمر بتشكيل لجنة معروفة للجميع للإفراج عن المحكوم عليهم في قضايا عسكرية بعد 25 يناير، هي لجنة الحرية الشخصية برئاسة المستشار محمد أمين المهدي، الذي وافق على تولي هذه المسؤولية من واقع موقفه المعارض دائماً لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري كما شكل لجنة أخرى سرية مكونة من ممثلين للأمن العام ومصالحة السجون وكان يحضرها مستشاره القانوني محمد فؤاد جادالله وآخرون من مؤسسة الرئاسة، لدراسة أوضاع قيادات الإخوان والجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي الصادرة ضدكم أحكام بالحبس، وما زالوا في السجن أو مطلوبين لقضاء العقوبة

واستطرد المصدر قائلاً: «هذه اللجنة لم توافق إلا على الإفراج عن 27 من هذه القيادات، وأصر مرسي على سماع موافقة الأمن العام على الإفراج عنهم بنفسه، في واقعة غريبة أدهشت جميع الحضور، حيث كان قد تحدد موعد لاجتماع هذه اللجنة، وتزامن مع انشغال مرسي في أمر آخر، فأنهت اللجنة بالفعل عملها وأغلق محضر الاجتماع وبه موافقة ممثلي الأمن العام على الإفراج عن هؤلاء القيادات، وغادر ممثلو الأمن العام قصر الاتحادية».

وأكمل المصدر القصة بقوله: «أنهى الرئيس لقاءه، فسأل عما تم في الاجتماع، فأخبره مساعدوه به، فطلب منهم الاتصال فوراً بممثلي الأمن العام، وتناول هو سماعة الهاتف وطلب منهم شخصياً العودة للقصر، ليناقتهم هو بنفسه في حالات القيادات الجهادية الإسلامية، ويسمع منهم موافقة الأمن العام على الإفراج عنهم».

واعتبر المصدر هذا الموقف «أكبر دليل على حرص مرسي على الالتزام برؤية الجهاز الأمني فيما يتعلق بالإفراج عن القيادات الإسلامية». وبسؤاله عن لماذا فكر مرسي أساساً في هذا الأمر؟ قال المصدر إن السبب سياسي بالطبع، فالأحزاب الإسلامية وعلى رأسها البناء والتنمية كانت تلح باستمرار على مرسي لمراجعة ملفات قيادات وأعضاء الجماعة الإسلامية الموجودين في السجون، لا سيما وأن بعضهم قضى أكثر من 25 عاماً، وأن بعضهم الآخر تم العفو عنهم بالفعل بقرارات من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد تنحي حسني مبارك، أو بموجب أحكام من المحكمة العسكرية العليا

أما قيادات الإخوان فقد كانت هناك قضية واحدة تبتت إلى عهد مرسي دون العفو عن المتهمين فيها، هي قضية التنظيم الدولي الصادر فيها أحكام نهائية من المحكمة العسكرية العليا عام 2008 بالسجن 10 سنوات، وأحكام نهائية من محكمة جنابات أمن الدولة العليا طوارئ عام 2010، وجميعهم كانوا - وما زالوا - يعيشون خارج البلاد وقد أصدر مرسي بعد موافقة هذه اللجنة والأمن العام قراره رقم 75 لسنة 2012 والوحيد في هذا الصدد متضمناً العفو عن العقوبة الموقعة ضد 27 شخصاً

وأوضح المصدر أن حزب البناء والتنمية كان يطالب باستمرار بعد صدور هذا القرار بالإفراج عن عدد آخر من القيادات الذين لم يشملهم العفو آنذاك مثل مصطفى حمزة ورفاعى طه ومحمد الإسلامبولى، حيث أرجع المصدر رفض الرئيس السابق وضعهم فى القائمة بأنهم كانوا على ذمة قضايا منظورة أمام القضاء العسكرى[]  
ونفى المصدر بشدة ما تردد عن اتخاذ مرسى عمل لجنة الحرية الشخصية التى ترأسها المستشار المهدي كساتر للإفراج عن قيادات إسلامية متهمه بالإرهاب، قائلاً: صدر العفو عن حوالى 630 من المدنيين المحاكمين أمام القضاء العسكرى، على دفتين، بموجب قرارين جمهوريين فى 19 يوليو و20 أغسطس 2012، وكان القرار الجمهورى يصدر مرفقاً به جدول الأسماء كما وضعت اللجنة[]  
وأكد المصدر أن اللجنة التزمت فى بحث هذه الحالات أقصى درجات الدقة، مع استبعاد كل من أدين بأعمال قتل وتخريب وحرق واغتصاب، وتم استطلاع رأى جهات الأمن بشأنها وبعد مراجعة جهات الأمن لهذه الأسماء واحداً واحداً، حيث أبدت عدم الممانعة فى العفو لعدم الخطورة الإجرامية على المجتمع[]

وكشف المصدر عن أن الرئيس تدخل شخصياً فقط فى حالة واحدة هى حالة الشاب محمد جادالرب الشهير بـ«سامبو» فعلى الرغم من أن بعض أعضاء لجنة المهدي كانوا يعرفون سامبو شخصياً، إلا أن الأمن العام اعترض على الإفراج عنه، فأصدرت اللجنة كشوفها بدونه[]  
وأضاف المصدر أنه بعدما تلقى الرئيس مرسى عدة مطالبات من قوى سياسية وثورية بالإفراج عن سامبو، تواصلت الرئاسة مع الأمن العام الذى أصدر موافقته على الإفراج عنه، إلا أن الرئيس مرسى لم يدرج الاسم فى القائمة منفرداً، فتواصل هاتفياً بنفسه مع المستشار محمد أمين المهدي لاستئذانه فى إدراج الاسم، فوافق المهدي بعد تأكده من حصول الرئاسة على موافقة الأمن العام فعلياً[]

وبالنسبة للعفو عن غير المصريين المحكوم عليهم، أشار المصدر إلى أن الرئيس مرسى التزم أيضاً بموافقة الأمن العام قبل إصداره قراراً بالإفراج عن عدد من المواطنين السودانيين الذين صدرت ضدهم أحكام عسكرية، كما رفضت الرئاسة أيضاً طلباً من السفارة السعودية بالقاهرة فى فبراير الماضى للإفراج عن 4 مواطنين سعوديين سبق اتهامهم فى قضايا مخدرات لأن الأمن العام رفض ذلك ورأى أنهم يمثلون خطراً على الأمن القومى[]

وجدير بالذكر أن هؤلاء المواطنين السعوديين الذين أشار إليهم المصدر، تم الإفراج عنهم مطلع هذا الأسبوع الجارى بقرار جمهورى من الرئيس المؤقت للبلاد المستشار عدلى منصور، وجاء فى ديباجة القرار أنه صدر بعد الإطلاع على القانون وكتاب السفير السعودى فى القاهرة المؤرخ فى 20 أغسطس[]  
الشروق